دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق الإقلاع الاقتصادي في الجزائر للفترة 2010-2019

The role of small and medium enterprises in achieving economic take-off in Algeria for the period 2010-2019

هيبة مزعاش [1] *

[1] مخبر الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية في الجزائر، جامعة محمد بوضياف المسيلة (الجزائر)

تاريخ الاستلام: 2022/09/17؛ **تاريخ المراجعة:** 2023/12/13؛ **تاريخ القبول:** 2023/06/31

ملخص:

تهدف الدراسة إلى تبيان دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في تحقيق الإقلاع الاقتصادي للبلاد خلال الفترة 2011-2019، بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي للتعرف على الإطار النظري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والإقلاع الاقتصادي، وتتبع التقارير السنوية لوزارة الصناعة والمناجم لرصد التغيير التي تحدثه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على المتغيرات الكلية للاقتصاد.

توصلت الدراسة إلى وجود تطور ايجابي في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنشأة في البلاد خلال فترة 2011-2019 خاصة التابعة للقطاع الخاص، الأمر الذي يؤثر بدوره إيجابا على المؤشرات الاقتصادية الكلية؛ ولعل أهم ما دَعم هذه النتائج الايجابية هو سهر الحكومة الجزائرية على تسخير مختلف أجهزة وهياكل التمويل والمرافقة التي تعمل على تقديم الدعم المطلوب لهذه المؤسسات.

كلمات مفتاحية: مؤسسات صغيرة ومتوسطة؛ إقلاع اقتصادي؛ مؤشرات اقتصادية كلية؛

تصنيف JEL : F63، L26، M13.

Abstract:

The study aims to show the role of Algerian small and medium enterprises in achieving the country's economic take-off during the period 2011-2019, based on the descriptive analytical approach, and follow the annual reports of the Ministry of Industry and Mines**.**

The study reached a set of results, is the positive development in the number of small and medium enterprises established in the country during the period of study especially institutions affiliated with the private sector; The most important thing that has supported these positive results is the Algerian government's keenness to harness the various financing and Accompanying structures that ensure the provision of the required support to these institutions.

Keywords: small and medium enterprises; economic take-off; Macroeconomic Indicators.

Jel Classification Codes: F63 ،L26 ،M13.

* hiba.mezeaache@univ-msila.dz.

I- تمهيد :

عرفت فترة ما بعد الاستقلال إلى أواخر الثمانينات سيطرة المؤسسات العمومية الكبرى على المشهد الاقتصادي الرئيسي في الجزائر نتيجة مجموعة من المتغيرات والعوامل التي حتمت ذلك، ولعل أهمها تبني الدولة الجزائرية للمنهج الاشتراكي في التسيير، لكن مع بداية التسعينات ونتيجة الأزمة الاقتصادية التي عرفتها البلاد بسبب زيادة المديونية الخارجية، انخفاض أسعار البترول، وحتمية التوجه إلى اقتصاد السوق شهد الاقتصاد الجزائري إعادة هيكلة وتصحيحات كبيرة، منها منح المؤسسات الاقتصادية بمختلف أنواعها وأحجامها الدور الأساسي في تحقيق الإقلاع الاقتصادي للبلاد.

لذلك تم توجيه النظر إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كونها تعد أحد الأعمدة والركائز أساسية التي يتم الاعتماد عليها في الرفع من المتغيرات الاقتصادية الكلية للبلاد لإشراكها مختلف الفئات الاقتصادية في عملها، وجعل الحكومة الجزائرية توليها أهمية بالغة في تحقيق الإقلاع الاقتصادي، من خلال تسخير العديد من الآليات والهيئات التي تساهم في إنشائها، تدعيمها، تطويرها والرفع من قدراتها وقدرات مؤسسيها لتحقيق المبتغى منها بشكل يساهم في تغطية مختلف الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية، تحقيق المناولة بينها وبين المؤسسات الكبيرة، الرفع من مساهمتها في التشغيل والقضاء على البطالة وتخفيف العبء عن القطاع العام، زيادة الناتج المحلي الإجمالي، تقليص الواردات وزيادة الصادرات بشكل يدعم رصيد الميزان التجاري للبلاد ايجابيا.

1 - إشكالية البحث:

انطلاقا مما سبق، وبغية التطرق لموضوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في تحقيق الإقلاع الاقتصادي للبلاد تم طرح الإشكالية التالية:

فيما يتجلى دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في تحقيق الإقلاع الاقتصادي للبلاد؟

2 - الأسئلة الفرعية:

للإجابة على إشكالية البحث تم طرح الأسئلة الفرعية المدعمة التالية:

- ما هي أهم العوامل الأساسية المساهمة في تحقيق الإقلاع الاقتصادي داخل أي بلد؟
- فيما يتجلى الأثر الاقتصادي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟
- هل تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في الرفع من المؤشرات الاقتصادية الكلية للبلاد؟

3 - فرضيات البحث:

تم اقتراح الفرضيات التالية لمعالجة موضوع البحث أكثر:

- يعد توفير التمويل والاستثمار الأجنبي المباشر أهم عاملين يساهمان في تحقيق الإقلاع الاقتصادي؛
- يتضح أثر الاقتصادي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الرفع من المؤشرات الاقتصادية الكلية؛
- نعم تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في الرفع من المؤشرات الاقتصادية الكلية من خلال زيادة التشغيل، محاربة البطالة، رفع معدلات الاستثمار وترقية الصادرات.

4 - أهمية البحث:

تتضح أهمية البحث فيما يلي:

- دور الكبير الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية داخل أي بلد؛
- الاهتمام الكبير لصانعي القرار الاقتصادي في الجزائر بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- التعرف على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأحد الحلول الناجحة لمواجهة الأزمات الاقتصادية.

5 - أهداف البحث:

يهدف البحث إلى:

- التعرف على الإقلاع الاقتصادي كأحد المراحل الهامة التي يجب دراستها لتطوير اقتصاد ما؛
- تشخيص مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق الإقلاع الاقتصادي في الجزائر؛
- الإشارة إلى الجهود المبذولة من قبل الحكومية الجزائرية للرفع من مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق الإقلاع الاقتصادي.

6 - منهج البحث:

لمعالجة إشكالية البحث والأسئلة الفرعية المدعمة، اعتمدنا المنهج الوصفي التحليلي للتعرف على الجانب النظري للإقلاع الاقتصادي والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ورصد دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الرفع من المؤشرات الاقتصادية الكلية في الجزائر بالاعتماد على التقارير السنوية التي تصدرها الجهات المختصة.

II. التأصيل النظري للإقلاع الاقتصادي والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

يحظى الإقلاع الاقتصادي والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة باهتمام العديد من المفكرين والباحثين سواء من قبل الدول المتقدمة أو الدول السائرة في طريق النمو، لأهمية كلا المفهومين في خلق فرص جديدة يمكن الاستفادة منها داخل المجتمع والاقتصاد للتغلب على المعيقات والعراقيل التي قد تحول دون تطوير اقتصاد ما.

1 - التأصيل النظري للإقلاع الاقتصادي:

1 1 تعريف الإقلاع الاقتصادي:

لعل من بين أهم التعاريف التي قدمها الباحثون للإقلاع الاقتصادي ما يلي:

التعريف الأول: هو المرحلة الثانية من النمو الاقتصادي التي يشار إليها بالمرحلة الانتقالية، إذ أنه الفترة التي ينتقل فيها المجتمع التقليدي إلى مجتمع قادر على الاستخدام العملي للعلم الحديث والاعتماد على آليات السوق في تخصيص الموارد. (Tullao & James, 2013, p. 39)

التعريف الثاني: يعني الإقلاع الاقتصادي تطبيق تغييرات جذرية تساهم بشكل فعال في إتاحة الموارد لاقتصاد ما بغية التخلص من الفقر، وتحقيق تحقيق نمو اقتصادي مستدام. (Pakrashi & Frijters, 2017, p. 03)

التعريف الثالث: الإقلاع الاقتصادي يعني تلك المرحلة التي يتجاوز فيها بلد ما العراقيل والمعيقات التي تحول دون تحقيق النمو الاقتصادي، حيث يتضاعف الاستثمار وتنمو الصناعة والفلاحة؛ أي يمكن القول بأنه مرحلة الشروع في تحقيق الثورة، تراجع وكالة الأنشطة الاقتصادية التقليدية مقابل نمو الأنشطة الحديثة والصناعة المعملية، تركيز شبكات متكاملة وظهور البنوك القوية. (عبدوس عبد العزيز، سمية بوصالح، 2017، صفحة 239)

بناءا على التعاريف المقدمة من قبل الباحثين نستطيع القول بأن الإقلاع الاقتصادي هو:

"أحد المراحل النمو الاقتصادي التي يتم من خلالها تطبيق تغييرات جذرية على اقتصاد ما لنقله إلى مستوى أخر إيجابي، يستطيع من خلالها تخصيص موارده والتخلص من مختلف المعيقات التي تحول دون نموه وتمكنه من الرفع من المؤشرات الاقتصادية كلية وتحقيق نمو شامل مستدام".

2 1 عوامل نجاح الإقلاع الاقتصادي:

أهم عوامل نجاح الإقلاع الاقتصادي هي: (عبد اللطيف مصطفى، عبد الرحمن بن سانية، 2019، الصفحات 13-17)

- **العوامل المتعلقة بالتمويل والاستثمار:** من خلال عمل المؤسسات المالية عن تعبئة الادخار المحلي الاختياري بما يوافق متطلبات تمويل التنمية؛

- **التعليم:** تكمن قدرة التعليم على خلق نظام جديد يسمح بتراجع الأفكار المتخلفة التي تناوئ التنمية وتعتبر المعرقل الرئيسي لتجسيدها، ويساعد بشكل مباشر على إيجاد جيل يتمتع بالمؤهلات التي يتطلبها عصر المعلومات والتكنولوجيا الذي أصبحت الحاجة فيه إلى القوى العاملة الفكرية أكبر بكثير من القوى العاملة الجسدية، لاسيما مع الإحلال الواسع للآلات المتطورة التي تتطلب مستوى عاليا من التكوين والمعرفة أكثر من مجرد العمل اليدوي؛

- **البيئة الاقتصادية الملائمة:** فمن الاستحالة تحقيق إقلاع اقتصادي في بيئة تتسم بعدم الاستقرار تقاوم التغيير والتطور، وتقلل الاهتمام بالعنصر البشري وتدريبه بما يتلاءم ومتطلبات الاضطلاع بأهداف التنمية، إذ بات لزاما على كل اقتصاد ينشد إقلاعه أن يتوافر على بيئة مستقرة تشيع فيها القيم وتتضمن حدا مقبولا من عناصر التنمية البشرية؛

- **الانفتاح التجاري:** يعتبر الانفتاح التجاري وتحرير المبادلات الدولية من أهم البنود ذات البعد الدولي التي تساهم في تحقيق انطلاق اقتصادي سريع، من خلال العمل على تحقيق ميزة التنوع في صادراتها، ومنح القطاع الإنتاجي القدرة الكافية على الإنتاج بالجودة المطلوبة للمنافسة في الأسواق العالمية؛

- **الاستثمارات الأجنبية المباشرة:** عرفت الاستثمارات الأجنبية اهتماما متزايدا من مختلف الاقتصاديات النامية والمتقدمة على حد سواء، فتسابقت الدول في تقادم الحوافز اللازمة لاستقطابها طمعا في الاستفادة من المزايا التي تجلبها كالتكنولوجيا العالية، المهارات الإنتاجية، التسويقية وتطوير التصدير، وأصبحت حصة الاقتصاد من البلد من الاستثمارات الأجنبية من المؤشرات الهامة التي تقاس بدرجة انفتاحه وتنميته وتطوره؛

- **الشراكة الأجنبية ونقل التكنولوجيا:** تتطلب عملية الإقلاع الاقتصادي على المدى القصير السعي لنقل التكنولوجيا من خلال الشراكة الأجنبية التي تمثل طريقا ملائما وسريعا لتحقيق ذلك، من ثم العمل على المدى الطويل على خلق التكنولوجيا وتطويرها محليا.

تزداد أهمية هذا العامل أكثر مع الثورة التكنولوجيا الهائلة في عصر العولمة التي جاءت بالعديد من التغييرات كإدخال المعرفة كعامل أساسي جديد إلى عوامل الإنتاج، سرعة التقادم في معدات وأساليب الإنتاج نتيجة القصر وانكماش دورة حياة المنتج بسبب الاستخدام الواسع للحاسبات الآلية المتطورة، ما أدى إلى زيادة معدل إحلال رأس المال والاستغناء عن عنصر العمل وتزايد البطالة؛

- **الإعانات الخارجية للتنمية:** تتطلب مرحلة الإقلاع الاقتصادي إنشاء بنية تحتية ملائمة للاستثمارات، وتحويلات اجتماعية هامة للطبقات الفقيرة المتضررة من الإصلاحات الحكومية في سبيل البحث عن استقرار المؤشرات الكلية للاقتصاد، هذا بالإضافة إلى النفقات العمومية المختلفة لتحسين مؤشرات التنمية البشرية من تعليم ورعاية صحية، وكل هذه النفقات الضخمة قد لا تكفي القدرات المالية المحلية لهذه الدول للوفاء بها في هذه المرحلة.

2 - التأصيل النظري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

1 2 تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تم تقديم العديد من التعريفات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من قبل الدول والمنظمات والهيئات كل حسب وجهة نظره للدور الذي تؤديه هذه المؤسسات في الاقتصاد والمجتمع، لذلك عادة ما لا نجد تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين الدول حتى أنه داخل الدولة الواحدة قد يتغير التعريف بتغير النظام الاقتصادي والظروف الاقتصادية، لذلك ارتأينا في هذه الدراسة تقديم التعريف النظري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي قد يعرف في بعض الأحيان بالشروط الواجب توفرها في أي تعريف وتعريف البلد محل الدراسة أي التعريف الجزائري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

التعريف النظري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة : عادة ما يتوفر تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في أي مكان وزمان على جملة من الشروط النوعية التي تتمثل في: (نبيل جواد، 2007، صفحة 28)

- **محدودية الحصة التسويقية:** المؤسسات الصغيرة أو المتوسطة تحتل حصة سوقية صغيرة ومحدودة ولا يمكنها التأثير على أسعار السلع والخدمات المقدمة؛

- **استقلالية المؤسسات:** تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأن لصاحب المشروع استقلالية كاملة في إدارة شؤون مؤسسته فليس عليه أن يعود إلى جهة أعلى منه إداريا عند اتخاذ القرارات؛

- **فردية وشمولية الإدارة:** فصاحب المؤسسة يمارس أو يشارك في جميع أو معظم المهام الإدارية، حيث لا يوجد النمط الإداري المتبع في المؤسسات الكبيرة الذي لا يسمح بتفويض أشخاص آخرين من ممارسة مهام إدارية أخرى، لذلك يقوم صاحب العمل وبمساعدة واحد أو اثنين بالدور الرئيسي في الإدارة ومتابعة شؤون العمل، إلا أنه في المؤسسات المتوسطة قد يتواجد فريق عمل إداري يساعد صاحب المؤسسة.

التعريف الجزائري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: عمل المشرع الجزائري على تقديم تعريف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يتماشى والظروف الاقتصادية للبلاد، ولعل أحدث تعريف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كان سنة 2017 من خلال القانون التوجيهي رقم 17-02، والذي جاءت فيه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أنها مؤسسة إنتاج السلع و/أو الخدمات كما تستوفي معيار الاستقلالية ومهما كانت طبيعتها القانونية، تشغل من 01 إلى 250 شخصا، لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 04 ملايير دينار جزائري أو لا تتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 01 مليار دينار جزائري. (الجريدة الرسمية الجزائرية، 2017، صفحة 05)

2 2 الأثر الاقتصادي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عملية الإقلاع الاقتصادي داخل أي مجتمع من خلال تأثيرها الإيجابي على المؤشرات الاقتصادية الكلية، فهي تساهم في خلق مناصب شغل إضافية والحد من البطالة، تقليل الواردات وتنمية الصادرات، زيادة الناتج المحلي الإجمالي وخلق قيمة مضافة في الاقتصاد، ويمكن توضيح أثرها الاقتصادي أكثر من خلال ما يلي: (زيتوني صابرين، 2017، الصفحات 31-33)

- **مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق مناصب شغل والحد من البطالة** : المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي مصدر غالبية فرص العمل في كثير من الدول، إذ أنها تسعى لتوفير العمل لأولئك الذين لا يلبون احتياجات المؤسسات الكبرى، وتدفع لهم في العادة أجورا أقل مما تدفعه المؤسسات الكبرى، حيث تكون في متوسط مؤهلاتهم العلمية أدنى من تلك التي يتحصل عليها الذين يعملون في المؤسسات الكبرى؛

- **ترقية الصادرات على حساب الواردات:** للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة القدرة على غزو الأسواق الخارجية وبالتالي المساهمة في زيادة الصادرات، زيادة النقد الأجنبي وتخفيف العبء على ميزان المدفوعات، بل حتى أنها تساهم في إحداث فائض في ميزان المدفوعات للعديد من الدول وتحاول تغطية الجزء الأكبر من السوق المحلي بالمنتجات الاستهلاكية النهائية خاصة الغذائية منها ما يؤدي تدريجيا إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي؛

- **زيادة معدلات الادخار:** فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ليست بحاجة لرؤوس أموال ضخمة كتلك التي تستخدمها المؤسسات الكبيرة، إذ أنها تتطلب أموال قليلة من خلال الادخار الأفراد بغرض الاستثمار؛ (نصيرة سعيدي، محمد ميلود قاسيمي، 2018، صفحة 62)

- **زيادة الناتج المحلي الإجمالي:** تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في زيادة الإنتاج من السلع والخدمات سواء لإشباع الطلب النهائي أو الوسيط، كما تساهم في رفع معدلات الإنتاجية لعوامل الإنتاج التي تستخدمها مقارنة بالمؤسسات الحكومية أو العامة؛ (مصطفى يوسف الكافي، 2014، صفحة 72)

- **المساهمة في تحقيق التكامل الاقتصادي مع المؤسسات الكبرى لتسهيل عملية الانطلاق الاقتصادي:** حيث تقوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بإنتاج بعض احتياجات ومستلزمات المؤسسات الكبرى، أي أنها مؤسسات مغذية للمؤسسات الكبرى؛

تحقيق التوازن الجغرافي لعملية التنمية: حيث تتسم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالمرونة في التوطن والتنقل بين مختلف المناطق والأقاليم، الأمر الذي يساهم في خلق مجتمعات إنتاجية جديدة في المناطق النائية والريفية، إعادة التوزيع السكاني والحد من الهجرة للمدن الكبرى.(عبد العزيز مخيمر، أحمد عبد الحليم، 2010، صفحة 25)

III. دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في عملية الإقلاع الاقتصادي للفترة 2010-2019:

يحاول الجانب التطبيقي من هذه الدراسة التعرف على دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق الإقلاع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2010-2019، بالاعتماد على المعطيات الإحصائية التي تقدمها الجهات المسئولة وتفسيرها اقتصاديا.

1 - واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

يسمح دراسة واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر الوقوف على تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وتوزيعها حسب قطاع النشاط خلال الفترة 2010-2019.

1 1 تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنشأة في الجزائر خلال الفترة 2010-2019

يوضح من الجدول أدناه التطور التراكمي في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تم إنشائها في الجزائر خلال الفترة 2010-2019.

الجدول 01: تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة 2010-2019

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
القطاع الخاص	618515	658737	711275	777259	851511	934037	1022231	1074236	1141602	1193096
القطاع العام	557	572	557	557	542	532	390	267	262	243
المجموع	619072	659309	711832	777816	852053	934569	1022621	1074503	1141863	1193339

المصدر: (Direction Générale de la Veille Stratégique, 2020)

بعد الاطلاع على تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر المبين في الجدول أعلاه، يمكن القول أن أغلب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي ملك للقطاع الخاص بنسبة تفوق 90% خلال فترة الدراسة فوصل عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تعود للقطاع الخاص إلى أكثر من 1193096 مؤسسة، أما عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العامة لفم يتجاوز 572 مؤسسة طيلة فترة الدراسة.

يمكن إرجاع سبب تملك القطاع الخاص لأغلب المؤسسات إلى السياسة الاقتصادية المحفزة التي تنتهجها الحكومة الجزائرية في سبيل جذب المستثمرين الخواص لترقية وتطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وضمان التنويع في الاقتصاد ما يدعم عملية الإقلاع الاقتصادي، كذلك الإجراءات والتدابير التحفيزية التي أقرتها من خلال توفير وتسخير مجموعة من الهياكل والهيئات لتقديم الدعم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، توفير المناخ المناسب للاستثمار، توسيع أنشطة البنوك لتشمل سياسات إقراضية مناسبة لهذا النوع من المؤسسات، اعتماد برامج لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالشراكة مع خبرات خارجية.

أما عن غياب المشاركة الفعالة للقطاع العام في إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة فيكمن إرجاعه لإقبال هذا القطاع على المشاريع الكبرى ذات العوائد الكبيرة مرتفعة المخاطر، زيادة على سياسة الدولة الرامية إلى خوصصة المؤسسات وإعادة هيكلتها وتحويلها قانونيا إلى القطاع الخاص في ظل التوجه نحو اقتصاد السوق.

لكن الشيء الايجابي الملاحظ من الجدول هو التطور الملاحظ في العدد الإجمالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من سنة إلى أخرى الأمر الذي يدل ويوحي بمشاركة هذا القطاع في عملية الإقلاع الاقتصادي في البلاد حتى وإن كانت هذه المشاركة تعتبر محدودة إذا ما قورنت مع تجارب عربية وأجنبية.

2 1 تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر حسب قطاع النشاط:

الجدول المبين أدناه يحتوى على توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الأنشطة الاقتصادية في البلاد خلال فترة دراسة.

الجدول 02: تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاع النشاط خلال الفترة 2010-2019

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الفلاحة والصيد البحري	3806	4006	4277	4616	5038	5805	6311	6687	7168	7481
خدمات الطاقة	1870	1956	2052	2259	2439	2647	2770	2890	2985	3066
الأشغال العمومية	129762	135752	142222	150910	159775	168595	174876	179326	185137	190170
الصناعات التحويلية	61228	63890	67517	73037	78108	83862	89694	95010	99938	103693
الخدمات	172653	186157	204049	228592	251629	277524	302645	325698	348526	367100
الأعمال الحرة	135612	120667	130951	142726	160502	178994	211083	222570	237457	247275
الحرف اليدوية	114141	146881	160764	175676	194562	217142	235242	242322	260652	274554
المجموع	619072	659309	711832	777816	852053	934569	1022621	1074503	1141863	1193339

المصدر: (Direction Générale de la Veille Stratégique, 2020)

بالرجوع إلى الجدول أعلاه يمكن ملاحظة التباين في توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الأنشطة الاقتصادية خلال فترة الدراسة، إذ يتبين سيطرة قطاع الأشغال العمومية، قطاع الخدمات، قطاع الأعمال الحرة والحرف اليدوية على النسبة الأكبر من المشاريع المنجزة، ولعل سبب سيطرة هذه القطاعات يرجع إلى سهولة إنشاء استثمارات في هذه القطاعات، التسهيلات المتاحة للمستثمرين من قبل السلطات العامة، درجة المخاطرة المعقولة مقارنة بالعوائد المعتبرة المتحصل عليها، عدم تطلب بعض من هذه القطاعات للإمكانيات والأموال الضخمة التي يعجز المستثمرين عن توفيرها، كذلك الحاجة لمثل هذه المشاريع على سبيل المثال الحاجة للمشاريع في مجال الأشغال العمومية لتتلاءم مع برامج الحكومة الواسعة في مجال السكن.

أما عن باقي القطاعات الأخرى التي شهدت نسب استثمار منخفضة فلعل سبب ذلك يعود إلى وجود مصاعب وتحديات حالت دون إنشاء عدد كبير من المشاريع فيها، منها ما يتعلق بالجانب الإداري ومنها ما يتعلق بالحصول على التمويل وشروطه، المنافسة الكبيرة، غياب نظام معلومات فعال، صعوبة التسويق والخصوصيات الصعبة التي تتميز بها بعض القطاعات وتطلبها خبرات كبيرة ما يجعل المستثمرين يفضلون عدم المجازفة، هذا ونجد أن قطاع الطاقة احتل المراتب الأدنى من بين القطاعات الجاذبة للاستثمار نظرا للأموال الطائلة التي يتطلب توفرها في حال الاستثمار في هذا القطاع واحتكار الدولة الجزائرية للمشاريع المنشأة فيه باعتباره القطاع العصب في الاقتصاد الجزائري؛

ما يمكن قوله هنا أنه يجب على الحكومة الجزائرية العمل على خلق نوع من التوازن بين القطاعات الاقتصادية المنشأة في إطار قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بغية ضمان الإقلاع الاقتصادي الصحيح وكذلك تخفيف العبء عن بعض القطاعات، بالإضافة إلى ضمان المشاركة الفعالة لمختلف شرائح المجتمع كل حسب تخصصه ومجال نشاطه.

2 - دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الرفع من المؤشرات الاقتصادية الكلية خلال الفترة 2010-2019:

تتضح أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة اقتصاديا من خلال دورها في الرفع من المؤشرات الاقتصادية الكلية كالتشغيل، الناتج المحلي الإجمالي وترقية الصادرات على حساب الواردات.

2 1 دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في التشغيل خلال الفترة 2010-2019:

نتائج الجدول أدناه تبين مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير مناصب شغل بشكل متزايد بالتوازي مع الارتفاع المستمر في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من جهة، وبشكل معتبر نوعا ما طوال فترة الدراسة من جهة أخرى.

الجدول 03: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في التشغيل خلال الفترة 2010-2019

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
عدد المناصب	1625686	1724197	1848117	2001892	2157232	2371020	2487914	2655470	2690246	2818736

المصدر: (Direction Générale de la Veille Stratégique, 2020)

النتائج التي يظهرها الجدول أعلاه تبين الأثر الايجابي الذي تحدثه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التشغيل في الجزائر، فالملاحظ أن فرص العمل في تزايد مستمر مع تزايد عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ولعل أهم العوامل المساهمة في تحقيق هذه النتائج الإيجابية هو تحسن ظروف استقطاب العمالة وبالتالي المساهمة في الحد من البطالة التي تعتبر من أكبر التحديات التي تسعى الدولة الجزائرية إلى محاربتها؛ تنوع فرص العمل المتاحة لمختلف شرائح المجتمع نظرا لتنوع الأنشطة الاقتصادية الموزعة عليها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ بالإضافة إلى التدابير التي اتخذتها الحكومة الجزائرية لتشجيع رؤساء المؤسسات على فتح مناصب عمل جديدة لامتصاص اليد العاملة مثل عقود ما قبل التشغيل.

هذا ويمكن القول أن زيادة عدد مناصب الشغل ينعكس إيجابا على زيادة الدخل المحصل للدولة من خلال الاقتطاعات والضرائب المختلفة، كما أن خلق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لمناصب شغل جديدة يعتبر فرصة ثمينة لتدريب اليد العاملة غير المؤهلة وخريجي الجامعات في ظل تجميد التوظيف في القطاع العام، وفرصة لتخفيف الضغط الاجتماعي وتحقيق الأهداف الاجتماعية التي تسعى الدولة إليها من وراء الدعم المقدم لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ما يمكن التوصل إليه هو توفير مناصب شغل لأفراد المجتمع يعد أحد متطلبات الإقلاع الاقتصادي داخل أي دولة نظرا للأثر الايجابي الذي يحدثه، فهو عامل يساهم في توفير المداخيل المناسبة للأفراد، الرفع من المستوى المعيشي لهم وضمان مشاركتهم الفعالة في الاقتصاد والمجتمع، وفي الجزائر وبالرغم من التطور الايجابي الحاصل في توفير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لمناصب شغل إلا أن هذا التطور لم يرق بعد إلى تطلعات السلطات العمومية.

2 2 دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في زيادة الناتج المحلي الإجمالي (PIB) خلال الفترة 2010-2019:

أولا لابد القول بأن الناتج الداخلي الإجمالي (PIB) هو مجموع القيم المضافة لكافة وحدات الإنتاج العاملة في مختلف فروع الإنتاج داخل اقتصاد معين، يشمل كل ما تم إنتاجه داخل الحدود الجغرافية للدولة من المنتجات الاقتصادية النهائية خلال فترة معينة، كذلك لا بد من الإشارة إلا أنه لا توجد إحصائيات دقيقة حول مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في زيادة الناتج المحلي الإجمالي لذلك يتم تبيان مساهمة القطاع الخاص في زيادة الناتج المحلي الإجمالي، ولأن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعتبر القطاع الإنتاجي المسيطر على القطاع الخاص في الجزائر، يمكن لنا اعتبار مساهمة القطاع الخاص جديرة بتوضيح مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي، والجدول الموالي يوضح مساهمة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ممثلة بمساهمة القطاع الخاص في زيادة الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة.

الجدول 04: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في زيادة PIB خلال الفترة 2010-2019

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
PIB	4979	6061	6606	7634	8527	9238	9552	7057.44	7594.19	-

المصدر: (فارس طارق، 2018، صفحة 229)

تتبع نتائج الجدول السابق تبين أن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يساهم بشكل ايجابي في زيادة الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال فترة الدراسة حتى ولو كان تحقيق ذلك يتم بشكل ضئيل، الأمر الذي يحفز السلطات العامة على تكثيف الجهود لتطوير القطاع لمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أكثر، تبسيط إجراءات الاستثمار أمام المستثمرين الخواص، منح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الاهتمام الكبير في إطار برامج التنمية المحلية والاقتصادية المسطرة من قبل الحكومة، تنويع الأنشطة الاقتصادية التي تمارسها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أكثر.

3 2 دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية ترقية الصادرات خلال الفترة 2010-2019:

باعتبار أن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يعتبر قطاع جذاب للاستثمارات يساعد بشكل كبير في التخلص من العجز الذي قد تواجه الدول على مستوى الميزان التجاري، عملت الجزائر هي الأخرى على تعزيز مساهمة هذا القطاع لتحقيق نتائج ايجابية لمجموع صادراتها بشكل يفوق إجمالي الواردات، والجدول الموالي يوضح إجمالي صادرات الجزائر خارج المحروقات الفترة 2010-2019.

الجدول 05: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات خلال الفترة 2010-2019 /

الوحدة: مليون دولار أمريكي

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
إجمالي الصادرات	1526	2062	2187	2014	2810	1969	1781	1930	2830	172.33

المصدر: (Direction Générale de la Veille Stratégique, 2020)

من خلال الإحصائيات المبينة في الجدول أعلاه تبين للباحثة أن الصادرات المحققة خارج قطاع المحروقات قد عرفت تذبذب بين الارتفاع والانخفاض طيلة فترة الدراسة لكنها في العموم لم تتجاوز 2830 مليون دولار أمريكي فالاقتصاد الجزائري معروف بتبعيته لقطاع المحروقات الذي يشكل جل صادراته، ولعل سبب تذبذب مساهمة الصادرات خارج قطاع في دعم إجمالي الصادرات يرجع لجملة من العوامل أهمها تركيز أغلب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على خدمة السوق المحلي، نوعية المشاريع المحققة من قبل هذه المؤسسات والتي تركزت أغلبها في قطاع الأشغال العمومية، الخدمات، المهن الحرة والحرف اليدوية وهي مشاريع بعيدة كل عن التصدير، والأمر الذي يقودنا أيضا لذكر عامل أخر هو عدم تنوع هذه الصادرات، زيادة على عدم قدرة المنتج الوطني على منافسة المنتجات الأجنبية في الأسواق الخارجية.

الأمر الذي يدفعنا للقول بأنه بالرغم من الجهود التي تبذلها الدولة الجزائرية في سبيل تطوير الصادرات خارج قطاع المحروقات إلا أنها لا زالت لم تصل إلى المستوى المطلوب لتنافس باقي الدول.

ما يمكن التوصل إليه هو أن تحقيق الإقلاع الاقتصادي في الجزائر يمكن تحقيقه للانتقال لمراحل اقتصادية أخرى متقدمة باستخدام العلم الحديث، الذي يعتمد على العديد من الأدوات والأساليب والتوجهات والتي تقر بأهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كركن هام لا يمكن تجاوزه لتحقيق الإقلاع الاقتصادي، إلا أن دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق الإقلاع الاقتصادي في الجزائر لا زال يواجه العديد من التحديات بالرغم من الجهود الحكومية الرامية إلى تطويره أكثر، ولعل أهم هذه التحديات هي نقص الوعي الاقتصادي لدى المجتمع الجزائري، تركز المشاريع التي ينجزها المستثمرين في القطاعات التي يتأكدون من انخفاض المخاطر فيها وعوائدها ملائمة وأفضل مثال على ذلك هو قطاع الخدمات، سيطرة الدولة الجزائرية على بعض المشاريع، ضعف الانفتاح التجاري لدى المستثمرين الجزائريين للتفكير في نقل منتجاتهم إلى السوق العالمي إذ يكتفون فقط بتلبية احتياجات السوق المحلي، قلة تنافسية السلع والخدمات التي تنتجها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للسلع الأجنبية الأمر الذي يؤدي لزيادة الواردات وقلة الاستثمارات الأجنبية المنشأة للمؤسسات صغيرة ومتوسطة في الجزائر.

IV- الخلاصة:

في ختام هذ ه الدراسة المعنونة بدور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق الإقلاع الاقتصادي في الجزائر للفترة 2010-2019، تتبين أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كركن أساسي في تحقيق الإقلاع الاقتصادي، فهي تساعد على تقديم الحلول الفعالة بتكاليف قد تكون منخفضة نوعا ما إذا ما تم مقارنتها مع المؤسسات الكبرى هذه من جهة، ومن جهة أخرى النتائج الملموسة التي يمكن لهذه المؤسسات تحقيقها في فترة قصيرة.

1 - نتائج البحث:

توصلنا من خلال هذا البحث إلى مجموعة من النتائج يمكن توضيحها فيما يلي:

- تراهن الدولة الجزائرية منذ التوجه إلى اقتصاد السوق على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأحد القطاعات الأساسية لتحقيق الإقلاع الاقتصادي داخل البلاد؛

- التطور المستمر في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنشأة خلال الفترة 2010-2019 دليل واضح على الجهود المبذولة من قبل المسؤولين لتطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والنهوض به لتقليل الاعتماد على قطاع المحروقات؛

- سيطرت بعض القطاعات على مجمل الأنشطة الاقتصادية المنجزة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كقطاع الأشغال العمومية، الخدمات، الأعمال الحرة والحرف اليدوية نظرا للتسهيلات المتاحة التي يجدها المستثمرين في مثل هذه القطاعات، درجة مخاطرة المعقولة مقارنة مع العوائد المعتبرة المتحصل عليها، عدم تطلب هذه القطاعات للإمكانيات والأموال الضخمة التي يعجز المستثمرين عن توفيرها؛ بخلاف باقي القطاعات التي شهدت نسب استثمار منخفضة نتيجة وجود مصاعب وتحديات حالت دون إنشاء عدد كبير من المشاريع فيها؛

- تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل ايجابي في توفير مناصب شغل جديدة وبوتيرة متزايدة تتناسب مع التزايد في عدد المؤسسات ما يساهم في الحد من البطالة وتخفيف العبء على القطاع العام وهو ما يثبت صحة الفرضية الثالثة؛

- المساهمة المنخفضة أو الضئيلة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إجمالي الناتج المحلي، الأمر الذي يدعو إلى تكثيف الجهود المبذولة من أجل الرفع وتنويع من الاستثمارات المنجزة في مختلف الأنشطة الاقتصادية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

- بالرغم من سعي الحكومة الجزائرية إلى تطوير مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات، إلا أن هذه الأخيرة لازالت لم ترق للمستوى المطلوب.

2 - التوصيات:

بعد الاطلاع على موضوع دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق الإقلاع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2010-2019، وتحليل الإحصائيات المقدمة من قبل السلطات المسئولة عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتتبع تطورها من سنة إلى أخرى خلال فترة البحث والتعرف على أهم الأسباب التي أثرت عليها سواء بالإيجاب أو بالسلب، يمكن لنا الخروج بجملة من التوصيات التالية:

- إنشاء قاعدة بيانات خاصة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومختلف المتعاملين معه، يسهل الولوج إليها من جميع الأطراف ذات علاقة سواء كانوا عاملين في المجال، مختصين، خبراء، باحثين وغيرهم لرصد وتتبع التطور الحاصل على مستوى القطاع من مختلف النواحي وتقديم الحلول للعقبات والمشاكل التي قد تواجه نمو هذا القطاع؛

- المراقبة المستمرة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة القائمة والتي في طور الانجاز على مستوى كل ولاية بتخصيص لجان مختصة مكونة من خبراء هدفها التقييم المستمر لعمل هذه المؤسسات وتقديم التوصيات المناسبة لها في حال انحرفت عن أداء مهامها؛

- وضع تصور واضح لسقف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المطلوب توفرها في كل قطاع ومنع إنشاء مشاريع جديدة في حال تشبع مجالات معينة لضمان فعالية وكفاءة المؤسسات الناشطة، وضمان التوجه لمجالات أخرى مبتكرة، الأمر الذي يساهم في التنويع وتحقيق الإقلاع الاقتصادي؛

- تشديد المراقبة على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنشأة في القطاعات المشبعة كقطاع الخدمات، الأعمال الحرة، الحرف اليدوية والأشغال العمومية لضمان جودة ونوعية المؤسسات العاملة في ظل هذه القطاعات؛

- تشجيع قيام مؤسسات صغيرة ومتوسطة جديدة في قطاع الطاقة، عن طريق المناولة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الكبرى العاملة في هذا المجال، والتي تلجئ في الكثير من الأحيان إلى سد احتياجاتها عن طريق الاستيراد؛

- تقليل البيروقراطية وتسهيل خطوات إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إقتداء بالدول المتقدمة لتشجيع الشباب على التوجه نحو خلق مشاريع خاصة بهم.

V. قائمة المراجع:

- الجريدة الرسمية الجزائرية، 2017، القانون رقم 02-17، المؤرخ في 10جانفي 2017، المتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، (02)، ص 05.
- زيتوني صابرين، (2017)، **الشراكة الأجنبية كأداة لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة -دراسة حالة الجزائر-** ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص تجارة دولية ولوجستيك، قسم العلوم التجارية، جامعة عبد الحميد بن باديس - مستغانم-، الجزائر، ص 31-33.
- طلحاوي فاطمة الزهراء، مدياني محمد، (2018)، **متطلبات تحقيق الانطلاق الاقتصادي في الجزائر** ، مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال، 02 (07)، جامعة أحمد دراية -أدرار-، الجزائر، ص 270-273.
- عبد اللطيف مصطفى، عبد الرحمن بن سانية، (2019)، **انطلاق الاقتصاديات النامية: رؤية حديثة** ، المكتبة المركزية لجامعة باتنة متاح على الموقع www.digitallibrary.univ-batna.dz، تم الاطلاع عليه يوم 03، 04، 2022.
- عبدوس عبد العزيز، سمية بوصالح، (2017)، **الإقلاع الاقتصادي في الجزائر بين انفاق متنامي وقطاع مهيمن** ، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، 03 (01)، جامعة زيان عاشور -الجلفة-، الجزائر، ص 239.
- فارس طارق، (2018)، **دور ومكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل ترقية قدرتها التنافسية -دراسة حالة الجزائر-** ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس -سطيف-، الجزائر، ص 229.
- مخيمر عبد العزيز ، عبد الحليم أحمد، (2010)، **دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في معالجة مشكلة البطالة بين الشباب في الدول العربية** ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية بحوث ودراسات -الشارقة-، الإصدار 03، الإمارات العربية المتحدة، ص 25.
- مصطفى يوسف الكافي، (2014)، **بيئة وتكنولوجية إدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة** ، الطبعة 01، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع -عمان-، الأردن، ص 72.
- نبيل جواد، (2007)، **إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، الطبعة 01، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع -بيروت-، لبنان، ص 28.
- نصيرة سعيدي، محمد ميلود قاسيمي، (2018)، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية** ، مجلة اقتصاد المال والاعمال، 03 (01)، جامعة حمه لخضر -الوادي، الجزائر، ص 62.
- Debayan Pakrashi, Paul Frijters, (2017), **TAKEOFFS, LANDING AND ECONOMIC GROWTH**, Asian Development Bank Institute, N 641, Tokyo, Japan, p 03.
- Direction Générale de la Veille Stratégique, (2021), **Bulletin d'information Statistique de l'entreprise (2010-2019)**, Ministère de l'Industrie et des Mines -Alger-, algeria.

Tullao, James, (2013), **The Philippine economic take-off: A myth an elusive reality or an anachronistic perspective?**, Asia Pacific Business & Economics Perspectives, 01 (02), Taiwan.

كيفية الاستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA :

هيبة مزعاش **(2023)، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق الإقلاع الاقتصادي في الجزائر للفترة 2010-2019- ، مجلة أراء للدراسات الاقتصادية والادارية المجلد 05(العدد 01)، الجزائر: المركز الجامعي أفلو، الجزائر ص.ص 80-91**